قبل لان العامل لما كان لا يعمل الفعل الا في حالة كان في الفعل
دلالة على الحال فتعدى اليها كما تعدى الى ظرف الزمان لما كان
في الفعل دلالة عليه فان قيل فلم وجب ان يكون الحال
نكرة قيل لان الحال يجري مجرى الصفة للفعل ولهذا
سماها سيبويه نعتا للفعل والمراد بالفعل المصدر الذي يدل
الفعل عليه واقام بذكر الا ترى ان جاء يدك على مجيء واذا قلت
جاء راكبا يدل على مجيء موصوف بركوب فاذا كانت الحال تجري
مجرى الصفة للفعل وهو نكرة فكذلك وصفه يوجب ان يكون
نكرة فاما قولهم ارسلها العراك وطلبته جهدك وطاقتك
فرجع عوده على بدئه وهي مصادر اقيمت مقام الفعل لان التقدير
ارسلها يعني الناقة تعترك وطلبته تجتهد وتعترك وتجتهد
جملة من الفعل والفاعل في موضع الحال كانك قلت ارسلها
معترلة وطلبته مجتهدا الا انه اضمر وجعل المصدر دليلا عليه
وهذا كثير في كلامهم وذهب بعض النحويين الى ان قولهم رجع
عوده على بدئه منصوب لانه مفعول رجع لانه يكون
متعديا بما يكون لازما قال الله تعالى فان رجعك الله
الى طائفة منهم فاعمل رجع في الكاف التي للخطاب فقال
رجعك فدل على انه يكون متعديا وبما يدل على ان الحال
لا يجوز ان تكون معرفة انها لا يجوز ان تقوم مقام الفاعل
فيما لم يسم فاعله لان الفاعل قد يضمر فيكون معرفة فلو
جاز ان تكون الحال معرفة لما امتنع ذلك كما يمتنع في ظرف
الزمان والمكان والجار والمجرور والمصدر على ما بينا
فاعرفه ان شاء الله تعالى

باب التمييز

اذا قال قائل

ما التمييز قيل تبين النكرة المفسرة للمبهم فان قيل فما العامل
فيه النصب قيل فعل وغير فعل فاما ما كان العامل فيه فعلا
فنحو قولك تصبب زيد عرقا وتفقأ بكر شحما نصب عرقا وشحما
كل واحد منهما منصوب بالفعل الذي قبله فان قيل فهل
يجوز تقديم هذا النوع على العامل قيل اختلف النحويون
في ذلك فذهب سيبويه الى انه لا يجوز تقديم هذا النوع على
عامله وذلك لان المنصوب ههنا هو الفاعل في المعنى
الا ترى ان قولك تصبب زيد عرقا كان الفعل للعرق في
المعنى لا للزيد فلما كان هو الفاعل في المعنى لم يجز تقديمه
كما لو كان فاعلا لفظا وذهب ابو عثمان المازني وابو العباس
المبرد ومن وافقهما الى انه يجوز تقديمه على العامل واستدلوا
بقول الشاعر

اتهجر سلمى بالفراق حبيبها ... وما كان نفسا بالفراق تطيب

ولان هذا العامل فعل متصرف فجاز تقديم الحال على العامل
فيها كقولك جاء زيد راكبا لانه من فعل متصرف وكذلك ههنا
والصحيح ما ذهب اليه سيبويه واما ما استدل به المازني
والمبرد من البيت فان الرواية الصحيحة فيه وما كان نفس
بالفراق تطيب وذلك لا حجة فيه ولئن صحت تلك الرواية
فتقول نصب نفس بفعل مقدر كانه قال اعني نفسا واما قولهم
انه فعل متصرف فجاز تقديم معمول عليه كالحال قلنا
هذا العامل وان كان فعلا متصرفا الا ان هذا المنصوب
هو الفاعل في المعنى فلا يجوز تقديمه على ما بينا واما
تقدير الحال على العامل فيها فانما جاز ذلك لانك اذا
قلت جاء زيد راكبا كان زيد هو الفاعل لفظا ومعنى

تقديم معمول الحال جائز كما تقدم

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)